

Abstract

Characteristics of the composition between the fixers and the navigator



One of the issues that preoccupied the doctrinal mind and differed in the minds of the scholars is the question of (the attribute of the composition of God), and each group of scholars went to the doctrine that brought .him to his evidence

I asked through this research to find out the truth of the matter according to what I have reached after considering the views of the .people and their evidence, and directing the dispute between scientists And it was presented with an introduction that was an introduction to the issue where it began to slow down the definition of the attributes above, and then proceeded to define the composition and the views of scientists and evidence, and then concluded with a conclusion in which I .mentioned the findings

Keywords: configuration, fixers, navigators

Number
59

1
sifr
1441
A.H

30th
Sep
2019 M



بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

من المسائل التي شغلت العقل العقائدي واختلفت فيها أنظار العلماء هي مسألة (صفة التكوين لله تعالى)، فذهب كل فريق من العلماء المذهب الذي أوصلته إليه أدلته.

فأردت من خلال هذا البحث الوقوف على حقيقة الأمر بحسب ما توصلتُ إليه بعد النظر في آراء القوم و أدلتهم، و توجيه الخلاف بين العلماء.

و قد قدمت لذلك بمقدمة كانت كمدخل للمسألة حيث بدأت بتوطئة للتعريف بالصفات العلية، ثم شرعت بتعريف التكوين و عرض آراء العلماء و أدلتهم، ثم ختمت ذلك بخاتمة ذكرت فيها ما توصلت إليه.

الكلمات المفتاحية: التكوين، المثبتين، النافين



١ صفر ١٤٤١هـ
٣٠ أيلول ٢٠١٩م





المقدمة

الحمد لله المتوحد بوجوب الوجود والبقاء، المنفرد بالقدرة والخلق والرزق والصنع والعز والكبرياء، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد أشرف الأنبياء و على آله وصحبه البررة الأتقياء.

أما بعد...

فهذا بحث وجيز في صفة مختلف فيها بين الأشعرية والماتريدية، ألا وهي صفة (التكوين) حاولت أن أحرر فيها موضع النزاع، مع بيان أدلة كل فريق من الفريقين وردوده على الفريق الآخر، راجيًا من الله تعالى التوفيق والسداد، إنه على ما يشاء قدير و لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

وقد جاء هذا البحث مشتملًا على تمهيد، ومبحثين، وخاتمة:

فالتمهيد: في أقسام الصفات العلية.

والمبحث الأول: في تعريف التكوين.

والمبحث الثاني: الخلاف في صفة التكوين وأدلة كل فريق.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القائلون بالتكوين وأدلتهم.

المطلب الثاني: النافون للتكوين وأدلتهم.

والخاتمة: في نتائج البحث.

وقد خرَّجت الأقوال ونسبتها الى قائليها، وناقشتها على قدر المستطاع، وربما أدليت بدلوي -المتخرق- محاولة للاقتداء بالعلماء المحققين، وربما استدركت على بعض عبارات المتقدمين لشيء قد انقدح في ذهني الفاتر مع احتمال خطئه، ولم أترجم للأعلام الذي ورد ذكرهم في متن البحث خشية الإطالة، وحتى لا يخرج البحث عن مقصوده.

وقد جمعت في هذا البحث خلاصة هذه المسألة ما لم يجمع في كتاب غيره، ورتبتها، وفرَّعت عليها الفروع.



ومما ينبغي أن ينتبه له: هو أنه من الصعب التفريق بين الأشعرية والماتريدية؛ لكونهما متقاربين جدًا، وقد لا تذكر التراجم أن هذا العالم يتبع هذه المدرسة أو تلك، وبما أن كثيرًا من العلماء يعبرون عن الماتريدية بالحنفية، فقد اعتمدتُ على هذه التسمية أكثر من اعتمادي على الماتريدية؛ إذ ان المدرسة الفقهية للعلماء موجودة في كتب التراجم، وعلى سبيل المثال فقد اعتبرت العلامتين المحققين الخيالي والعصام ماتريديين؛ لكونهما حنفيين، وسطرت رأيهما مع المدرسة الماتريدية.

فإن كان في هذا من خير فمن الله تعالى، وإن كان غير ذلك فمن نفسي والشيطان، وأبرأُ الى الله تعالى من كل علم أو اعتقاد خالف مذهب السلف أو أنكره المحققون من الخلف. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



التمهيد
في أقسام الصفات

قسم أهل السنة والجماعة الصفات العلية –من جهة– الى أربعة أقسام: النفسية، والسلبية، والمعاني، والمعنوية[١].

ومن جهة أخرى قسموها الى قسمين: الصفات الذاتية، والصفات الفعلية[٢].

وما يعنينا هنا هو القسمة الثانية أعني الذاتية والفعلية.

ولا داعي أن نفصل كل قسم من هذه الصفات كونها معلومة لمن له أدنى مسكة في علم الكلام، ونكتفي بالقسمة الثانية، ثم نحاول أن نجري مقارنة بين جهتي التقسيم.

فأقول:

مذهب الأشعرية:

ذهب الأشعرية[٣] الى أن المراد من صفات الذات: (هي صفات دلَّ عليها فعله تعالى لتوقف الفعل عليها، وهي العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة. وصفات دلَّ عليها التنزيه له تعالى عن النقص، وهي السمع، والبصر، والكلام، والبقاء)[٤].

١ صفر ١٤٤١هـ
٣٠ أيلول ٢٠١٩م

وعرفها الإمام الباقلاني: (بأنها الصفات التي لم يزل الباري ﷻ ولا يزال موصوفًا بها)[٥]، (فهي صفات أزلية قديمة وجدت مع الله، ولا يمكن أن تنفك عن ذاته، وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام)[٦].



وصفات الأفعال هي: (صفات تدل على تأثيره، لها اسم غير اسم القدرة باعتبار أسماء آثارها، يجمعها اسم التكوين، الخلق، الرزق، والإماتة، والإحياء)[٧].

وعرفها الإمام الباقلاني بأنها الصفات التي تدل على أفعال الباري ﷻ في الكون مثل الخلق والرزق والإحسان والإنعام والإحياء والإماتة والخفض والرفع وغير ذلك من الصفات التي كان الله تعالى موجودًا قبل فعله لها[٨].

مذهب الماتريدية:

صفات الذات: قال الإمام أبو المعين النسفي: (أما صفات الذات فهي الحياة، والقدرة، والسمع، والبصر، والعلم، والكلام، والمشيئة، والإرادة)[٩].

وعرفها الإمام علي القاري في شرحه على منظومة بدء الأمالي بقوله: (صفات الذات ما يلزم من نفيه نقيضه)[١٠]، أي الذي يعد نقصًا في حقه تعالى؛ فالحياة مثلًا لو نفيت لزم ضدها وهو الموت، ولو نفيت القدرة لزم ضدها وهو العجز، وهكذا[١١]، فهذه كلها نقائص في حقه تعالى.

صفات الأفعال: قال الإمام أبو المعين النسفي: (و أما صفات الفعل فهي التخليق، والترزيق، والإفضال، والإنعام، والإحسان، والرحمة، والمغفرة)[١٢].

وقال العلامة علي القاري: (صفات الأفعال ما لا يلزم من نفيه نقيضه)[١٣]؛ فمثلًا لو نفيت الإحياء والإماتة والتخليق والترزيق ونحوها لم يلزم نقيضه؛ بمعنى أن نقيضه ليس بنقص[١٤].

هذا ما ذكره العلامة علي القاري في شرحه لبدء الأمالي، وخالف هذه التفرقة في شرحه للفقه الأكبر؛ فجعل في شرح الفقه الأكبر ما نسبه في شرح المنظومة الى الماتريدية مذهب الأشاعرة؛ فقال: (وأما عند الأشعرية فالفرق بينهما أن ما يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الذات،... وما لا يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الفعل)[١٥].

وذكر مذهب الماتريدية بقوله: (وعندنا: أن كل ما وصف به ولا يجوز أن يوصف بضده فهو من صفات الذات كالقدرة والعلم والعزة والعظمة، وكل ما يجوز أن يوصف به وبضده فهو من صفات الفعل كالرأفة والرحمة والسخط والغضب)[١٦].



١ صفر
١٤٤١هـ

٣٠ أيلول
٢٠١٩م



١ صفر
١٤٤١هـ
٣٠ أيلول
٢٠١٩م

وما قاله العلامة علي القاري من الفرق بين المذهبين يلاحظ القارئ تقاربهما إن لم نقل أنه لا خلاف بينهما أصلًا.

ونقل العلامة علي القاري عن المعتزلة أنهم يفرقون بين صفات الذات والفعل بقوله: (عند المعتزلة: ما جرى فيه النفي والإثبات فهو من صفات الفعل؛ كما يقال: خلق لفلان ولدًا ولم يخلق لفلان، ورزق لزيد مالًا ولم يرزق لعمرو. وما لا يجري فيه النفي فهو من صفات الذات كالعلم، والقدرة، فلا يقال: لم يعلم كذا أو لم يقدر على كذا)(١٧).

ولم أجد هذه التفرقة في كتاب شرح الأصول الخمسة(١٨)، و لا نريد أن نناقش قولهم هذا –إن صحَّ النقل عنهم–؛ لأنهم يريدون من ذلك إخراج صفة الإرادة والكلام من صفات الذات وإدخالها في صفات الفعل، والبحث في هذه المسألة يخرج البحث عن جوهره ومقصوده.

وقبل أن نختم هذا التمهيد أحب أن أبين مسألة لطيفة، فأقول:

أولًا: بعد التأمل في التعريفات السابقة والتفريقات والتمثيلات يتبين أن الصفات المشهورة بـ (المعاني) هي صفات الذات نفسها، وهي أيضا نفسها الصفات الثبوتية، والحقيقية، وتسمى أيضًا صفات الإكرام. هذا كله على مذهب الأشعرية. فالصفات الثبوتية عندهم من نمط واحد.

فإن قال قائل: سبق في العد أن ذكرتم مع صفات الذات صفة البقاء، ومعلوم أن صفة البقاء من الصفات السلبية لا المعاني فكيف حكمتم بأن صفات الذات هي صفات المعاني عينها؟.

أجيبُ: بأن ما ذكرناه سابقًا نقلًا عن الحواشي البهية من إدراج صفة البقاء ضمن الصفات المعنوية إنما هو على قول مرجوح، والراجح عدها من الصفات السلبية(١٩).

فإن قال قائل: ولكن على الضابط الذي ذكرتموه لصفات الذات يدخل فيه جميع الصفات السلبية؛ فالقدم مثلًا لم يزل الله تعالى به متصفًا في الأزل، وأيضًا يلزم من نفيه نقيضه الذي يكون نقصًا، وكذا البقاء، ومخالفة الحوادث، والوحدانية، والقيام بالنفس، وأنتم تدعون الآن أن صفات الذات هي صفات المعاني وعليه فليست الصفات

السلبية من صفات الذات، مع أن الضابط يشملها، فإما أن تدخل، وإما أن يكون ضابطكم غير مانع؟.

أقول: هذا اعتراض ظاهره الوجاهة، ولكنه يصدر ممن لم يتضح له معنى الصفات السلبية، وعليه فقد ذكر العلماء أن مفهوم الصفات السلبية هو سلب أمر لا يليق بالله تعالى.

ثم إن هناك فرقًا بين السلب والسالب عندهم؛ فالصفات التي تنفي عن الله تعالى ما لا يليق به فهي من باب السلب، أما الصفات الذاتية فهي من باب السالب، وذلك: لأن السلب هو الأمر الذي يدل على سلب ما ينافيه مطابقة كالقدم مثلًا؛ فإنه يدل على نفي العدم السابق الذي معناه الحدوث مطابقةً.

أما السالب: فهو الذي يدل على سلب منافيه بالالتزام، كالقدرة، فإنها تدل بالمطابقة على صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه بالمطابقة، وتدل على نفي العجز بالالتزام[٢٠].

إذا تبين هذا نقول: إن كلام العلماء في الضابط ينبغي أن يقيد، ويكون الضابط هكذا: الصفات الذاتية: هي الصفات التي تدل على المعنى السالب الذي يلزم من نفيه نقيضه الذي هو نقص في حقه تعالى.

وهذا التوجيه لم أرَ من سبقني اليه. والله تعالى أعلم.

نعم يعترض عليه بأن في التعريف دورًا؛ وذلك لأن الذاتية هي المعاني، والمعاني هي التي تدل على المعنى السالب، ولكنه مدفوع بأن الخلاف في التفصيل والإجمال كما بين الإنسان والحيوان الناطق في التعريف. ولا يخفى هذا على المتأمل. والله تعالى أعلم.

أما عند الماتريدية فعندهم الصفات الحقيقية الثبوتية ليست على نمط واحد بل هي على قسمين؛ صفات ذات، وهي السبع المعاني، وصفة فعل، وهي التكوين، فهذه الصفات الذاتية والفعلية يجمعها اسم الثبوتية أو الحقيقية. هذا هو الظاهر من كلامهم، وإن لم أرَ من صرَّح به، الا انه معلوم، فلا يحتاج الا الى التنبيه عليه.

والله تعالى أعلم وأحكم.



١ صفر ١٤٤١هـ
٣٠ أيلول ٢٠١٩م





١ صفر ١٤٤١هـ
٣٠ أيلول ٢٠١٩م

المبحث الأول

تعريف التكوين

التكوين لغةً: مصدر كَوَّنَ، (وَكَوَّنَ اللهُ الشَّيْءَ فَكَانَ أَيْ أَوْجَدَهُ)[٢١]، و(كَوَّنَ اللهُ الأَشْيَاءَ تَكْوِيناً: أَوْجَدَها، أَي أَخْرَجَها مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجودِ)[٢٢].

واصطلاحًا: عرَّفه العلامة السعد بقوله: (التكوين: هو المعنى الذي يعبر عنه بالفَعل، والخلق، والتخليق، والإيجاد، والإحداث، والاختراع، ونحو ذلك، ويفسر: بإخراج المعدوم من العدم الى الوجود)[٢٣].

والفرق بين قوله: (يعبر) وبين قوله: (يفسر): أن التعبير جاء مع أسماء تلك الصفة، والتفسير هو تعريف لتلك الصفة[٢٤].

وفي المسايرة وشرحها: والمراد بصفات الأفعال: صفات تدل على تأثير، لها أسماء غير اسم القدرة باعتبار آثارها، والكل يجمعها اسم التكوين، بمعنى اندراجها تحته وصدقه على كل منها، فإن كان ذلك الأثر مخلوقًا فالاسم الخالق، والصفة الخلق، أو رزقًا فالاسم الرازق، والصفة الترزيق، أو حياة فهو المحيي، والصفة الإحياء، أو موتًا فهو المميت، والصفة الإماتة[٢٥].

ثم إن التكوين ينظر اليه بمنظارين؛ فإن نظر إليه مع قطع النظر عن خصوصية المكوَّن سمي صنعًا وإبداعًا، وإيجادًا، وإحداثًا، ونحو ذلك؛ لأنها أسماء عامة، وإن نظر اليه مع النظر إلى خصوصية المكوَّن سمي ترزيقًا، وتصويرًا، وإحياءً، وإماتة، ونحو ذلك[٢٦]؛ إذ أنها تختص بفعل خاص في المكوَّن.

وقال الكفوي: (التكوين: هو صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة)[٢٧]، و لا يخفى أن هذا عينه هو تعريف القدرة عند الأشعرية.

وقال التهانوي: (التكوين هو عند المتكلمين إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود. والمراد بالإخراج مبدأ الإخراج لا المفهوم الإضافي الاعتباري. وعنه يعبر بالفعل والخلق والتخليق والإحداث والاختراع ونحو ذلك من الإبداع والصنع، بل الترزيق والتصوير والإحياء فإن جميع هذه العبارات تعبيرات عن التكوين باعتبار تعلق خاص)[٢٨].

فقوله: (والمراد بالإخراج مبدأ الإخراج لا المفهوم الإضافي الاعتباري)، هذه العبارة ذكرها المحققون ومنهم العلامة العصام، فقال: (والتفسير بإخراج المعدوم من الى الوجود مبني على إرادة مبدأ الإخراج لا المفهوم الإضافي الاعتباري)(٢٩)، أي لأن الأمور الاعتبارية لا يمكن جعلها من صفات الله تعالى.

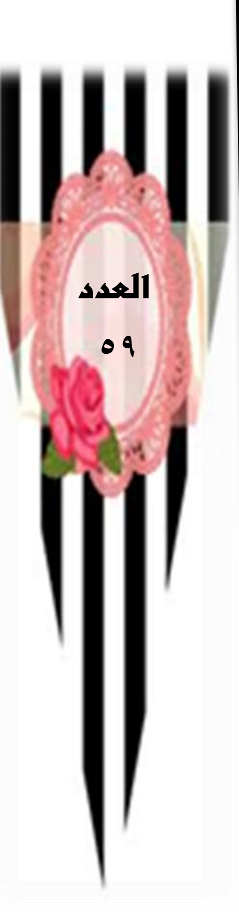
هذا وقد بحث العلماء تعريف التكوين بأبحاث عدة، فقد جاء في التعريفات: (التكوين: إيجاد شيء مسبوق بالمادة)(٣٠)، وجاء في دستور العلماء مع ذكر الإحداث والإبداع، فقال: (الإحداث: إيجاد الشيء مع سبق مدة فهو أخص من التكوين الذي هو إيجاد الشيء مع سبق مادة)(٣١)، وفي موضع آخر قال: (التكوين: مذكور في الإحداث، والتقابل بينه وبين الإبداع تقابل التضاد إن كانا وجوديين بأن يكون الإبداع عبارة عن كون الشيء خاليا عن المسبوقية بمادة، والتكوين عبارة عن المسبوقية بمادة. وإن كان أحدهما وجوديا والآخر عدميا يكون تقابل الإيجاب والسلب. وقال وجيه العلماء والملة والدين العلوي قدس سره ونور مرقده: الفرق بين التكوين والتسخير: أن التكوين سرعة الوجود من العدم وليس فيه انتقال من حالة إلى حالة، والتسخير هو الانتقال من حالة إلى حالة)(٣٢).

وأرى أن من الواضح أن هذه المعاني للتكوين غير مقصودة في التكوين الذي نعنيه الذي هو صفة، بل هذه مباحث أخر؛ وذلك لأنهم يخصون التكوين بأن يكون الشيء مسبوقًا بمادة، وهذا مخالف لعقيدة أهل السنة بل والمسلمين بل والمليين جميعًا من الله تعالى أوجد العالَم من العدم لا عن مادة، ويدل على هذا ما جاء في النسفية وشرحها: (والتكوين تكوينه تعالى للعالَم ولكل جزء من أجزائه)(٣٣)، ومعلوم أن وجود العالَم غير مسبوق بمادة. فلا تخفى على المتأمل هذه الالتفاتة. والله تعالى أعلم وأحكم.



١ صفر
١٤٤١هـ

٣٠ أيلول
٢٠١٩م



١ صفر ١٤٤١هـ
٣٠ أيلول ٢٠١٩م

المبحث الثاني
الخلاف في صفة التكوين

المطلب الأول: القائلون بصفة التكوين وأدلتهم

إنما أقصد بقولي: (القائلون بالتكوين) الذين يقولون بكونه صفة مستقلة قديمة، لا مطلق التكوين؛ فإن الجميع مُقِرُّون بالتكوين، ولكن الخلاف في كونه صفة قديمة أو لا.

والمشهور عند العلماء أن القائلين بالتكوين هم الماتريدية، والنافون لها هم الأشعرية، ولكن هذا الاطلاق ليس على عمومه كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

ولو جئنا إلى إمام الماتريدية الإمام أبي منصور رحمه الله تعالى لوجدناه أثبت أول ما أثبت الاختيار لله تعالى، وأنه تعالى فاعل مختار، لا فاعل بالطبع ولا بالاضطرار، -وأثبت ذلك بأدلة لا داعي الى سردها إذ هي خارجة عن موضوع بحثنا-، وبعد إثبات الاختيار لله تعالى أثبت صفة القدرة، والإرادة، ثم العلم، وبعدها أثبت صفة التكوين لله تعالى وردَّ على شبه النافين لها(٣٤)، ثم قال: (على أن معنى التكوين وإن كان لا يبلغه فهم البشر لأمكن الأداء بأيسر قول يحتمله من القول بـ "كن" كل شيء على ما علم أنه يكون، فيكون به مكوّنًا كل شيء على ما عليه، كوَّنه في وقت كونه من غير تكرار. وفيه يدخل الأمر كله، والنهي كله والوعد والوعيد، ويصير إخبارًا عن كائن وعما يكون على اختلاف أحوال الكائنات بأوقاتها وأمكنتها أبدًا، لكن وسع الخلق لا يحتمل درك التكوين الذي لا يشغل ولا يتعب ولا قوة الا بالله)(٣٥).

وقال في شرح الفقه الأكبر في معرض إثبات قدم الصفات الذات والفعلية والرد على المخالفين: (صفات الفعل محدثة عندهم -أي عند الأشعرية والمعتزلة- ... ثم من صفات الذات الجلال، والكبرياء، والقدرة، والعلم، والسمع، والبصر، والكلام. وما سواها من صفات الفعل كالتخليق، والتكوين، والرزق، والفعل، والإرادة(٣٦)، والمشيئة، والقضاء، والحكم)(٣٧).

وقال الإمام النسفي: (والتكوين صفة أزلية)(٣٨).

و كذا ذهب إليه العلامة الخيالي٣٩، والمحقق العصام٤٠.



١ صفر
١٤٤١هـ
٣٠ أيلول
٢٠١٩م

وقال العلامة علي القاري: (التحقيق: أن التكوين صفة أزلية لله تعالى لإطباق العقل والنقل على أنه خالق العالَم ومكوِّن له، وامتناعِ إطلاق اسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفًا له قائمًا به. فالتكوين ثابت أزلًا و أبدًا)(٤١).

وادعى الماتريدية أن كلامهم هذا مأخوذ من كلام الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله حينما قال: (لم يزل قادرًا بقدرته، والقدرة صفته في الأزل، ....، وخالقًا بتخليقه، والتخليق صفته في الأزل)(٤٢)، فدلَّ هذا على أن الإمام أبا حنيفة يقول بصفة التكوين، وبقدمها.

وعلى هذا فإن الصفات الثبوتية عندهم ثمانية، و لا يلزم من عد التكوين صفة أزلية قدم المكوَّنات كسائر الصفات فلا يلزم من تعلقها بالحادث قدمه.

وخالف الكمالُ ابن الهمام –من الماتريديةِ– الماتريديةَ، فقال: (ادعى متأخرو الحنفية من عهد أبي منصور أنها –أي الصفات الفعلية الراجعة الى صفة التكوين– صفات قديمة زائدة على الصفات المتقدمة، وليس في كلام أبي حنيفة والمتقدمين تصريح بذلك سوى ما أخذوه من قوله: كان تعالى خالقًا قبل أن يخلق، ورازقًا قبل أن يرزق)(٤٣).

وقال في موضع آخر: ولا يوجب كون صفة التكوين صفات أخرى لا ترجع الى القدرة المتعلقة بإيجاد المخلوق وإيصال الرزق ونحوهما، وإلى الإرادة المتعلقة بذلك(٤٤).

وقال في موضع آخر رادًا على ما فهموا من كلام الإمام الأعظم: (وأما نسبتهم ذلك للمتقدمين ففيه نظر، بل في كلام أبي حنيفة ما يفيد أن ذلك على ما فهم الأشاعرة –أي الأشعرية– من هذه الصفات على ما نقله الطحاوي، وقال: "وكما كان بصفاته أزليًا كذلك لا يزال عليها أبديًا، ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم الخالق، و لا بإحداثه البرية استفاد اسم البارئ، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، وكما أنه محيي الموتى استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم؛ ذلك بأنه على كل شيء قدير"(٤٥). ا. هـ. فقوله: ذلك بأنه على كل شيء قدير تعليل وبيان لاستحقاق اسم الخالق قبل المخلوق، فأفاد أن معنى الخالق قبل الخلق واستحقاق اسمه بسبب قيام قدرته عليه فاسم الخالق ولا مخلوق في الأزل لمن له قدرة الخلق في الأزل، وهذا ما يقوله الأشاعرة –أي الأشعرية–)(٤٦).

والحاصل من صنيع الكمال ابن الهمام:

أولًا: أنه رجح مذهب الأشعرية.

ثانيًا: ردَّ على الماتريدية نسبة قولهم بأنه مأخوذ من كلام الإمام الأعظم.

ثالثًا: أخذ بنقل الإمام الطحاوي رأيَ الإمام أبي حنيفة، و جعل رأي الإمام أبي حنيفة هو الموافق لمذهب الأشعرية لا الماتريدية.

وكلام التفتازاني في شرح المقاصد فيه موافقة لكلام ابن الهمام(٤٧)؛ فقال هناك: (اشتهر القول به –أي بالتكوين– عن الشيخ أبي منصور الماتريدي وأتباعه، وهم ينسبونه الى قدمائهم الذين كانوا قبل الشيخ أبي الحسن الأشعري، حتى قالوا: أن قول أبي جعفر الطحاوي له الربوبية ولا مربوب والخالقية ولا مخلوق إشارة إلى هذا. وفسروه بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، ثم أطنبوا في إثبات أزليته ومغايرته للقدرة)(٤٨).

ولكن متأخري الماتريدية لم يرتضوا ذلك؛ فردَّ العلامة قاسم بن قطلوبغا على الكمال فقال: (وليس كما زعم–أي ابن الهمام– إنما أخذه المتأخرون من التصريح بأزلية صفات الفعل حيث قال–أي الإمام أبو حنيفة–: قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء، خالق بلا حاجة، مميت بلا مخافة. ثم عطف على هذا: وكما كان بصفاته أزليًا فذكر قديم وخالق، وصرَّح بأنها أزلية)(٤٩).

وقال العلامة علي القاري: (وأغرب ابن الهمام حيث ذهل عن هذا الكلام –أي قول الإمام الأعظم: لم يزل قادرًا بقدرته، والقدرة صفته الأزل، ....، وخالقًا بتخليقه، والتخليق صفته في الأزل–)(٥٠).

وهناك رأي آخر لبعض علماء ما وراء النهر من الماتريدية وهو: ان التكوين ليس صفة اعتبارية كما قال الأشعري، و لا صفة حقيقية واحدة يرجع اليها التصوير والترزيق وغيرهما كما قال الماتريدية، بل كل فعل بحد ذاته هو صفة؛ فالترزيق صفة، والإحياء صفة، وهكذا، فعلى هذا تكون الصفات الحقيقية خارجة عن الحصر(٥١).

وردَّ عليه: بأنه فيه تكثير للقدماء جدًا(٥٢).

واستدلوا على إثبات صفة التكوين وقدمها بأدلة، منها:



١ صفر ١٤٤١هـ
٣٠ أيلول ٢٠١٩م





١ صفر
١٤٤١هـ
٣٠ أيلول
٢٠١٩م

أولًا: الدليل النقلي، أخذًا من قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[٥٣] ، (فإنه تعالى جعل قوله:﴿كُن﴾ متقدمًا على وجود الحوادث، والمراد به صفة التكوين والإيجاد، وليس هو القدرة؛ لأن أثرها صحة الشيء، والصحة لا تستلزم الكون، فهو أثر التكوين لا القدرة)[٥٤].

ثانيًا: انه تعالى وصف ذاته بأنه الخالق، فلو لم يكن في الأزل خالقًا لزم إما الكذب في خبره تعالى، أو العدول من الحقيقة الى المجاز، أي الخالق مستقبلًا، وحمل اللفظ على المجاز مع إمكان الحقيقة لا يجوز[٥٥].

ثم إن الله تعالى تمدح نفسه في كلامه الأزلي بأنه الخالق البارىء المصور، فلو لم يثبت التخليق والتصوير في الأزل بل فيما لا يزال لكان تمدحًا من الله بما ليس فيه وهو محال، ولزم اتصافه بصفة الكمال بعد خلوه عنها وهو عليه محال[٥٦].

ثالثًا: ثبت عقلًا ونقلًا أنه تعالى مكوِّن للأشياء، وإطلاق المشتق وصفًا على شيء مع قيام المأخذ –أي المصدر– فيه ممتنع؛ لاستحالة قيام الأثر بدون الصفة التي يحصل بها الأثر[٥٧].

رابعًا: استدل العلامة الخيالي على صفة التكوين فقال: (والذي يخطر بالبال: ان التكوين هو المعنى الذي نجده في الفاعل، وبه يمتاز عن غيره، ويرتبط بالمفعول، وإن لم يوجد بعد. وهذا المعنى يعم الموجِب أيضًا، بل نقول: هو موجود في الواجب بالنسبة الى نفس القدرة والإرادة، فكيف لا يكون صفة أخرى؟)[٥٨]. وتفصيل كلامه: (ان التكوين مغاير للقدرة، والإرادة؛ لأننا نجد بالضرورة في الفاعل عند تصوره بهذه الحيثية معنى، به يمتاز عن غير الفاعل، ويرتبط بتوسطه بالمفعول بحيث يصح أن يقال: إن هذا فاعل وذاك مفعول، ولاشك أن هذا المعنى متحقق في ذاته وإن لم يوجد المفعول، فلا يكون عينه، مثلًا: انا نجد في الضارب حين تصوره بحيثية كونه ضاربًا معنى به يمتاز عن غير الضارب، ويرتبط بتوسطه بالضرب بحيث يصح أن يقال: ان الضرب أثره، وإن لم يتحقق منه الضرب، فلا يكون ذلك المعنى عين الضرب، الذي هو أثره. وهو مغاير للقدرة والإرادة أيضًا؛ لأن هذا المعنى متحقق في الفاعل الموجِب عند الحكماء بالنسبة الى آثاره الصادرة عنه بطريق الإيجاب مع عدم تحقق القدرة والإرادة، بل نقول: ذلك المعنى متحقق في ذات الواجب تعالى بالنسبة الى صفاته الصادرة عنه

بطريق الإيجاب كالقدرة والإرادة، فيكون مقدَّما عليها بالذات، فكيف لا يكون صفة مغايرة؟)[٥٩].

خامسًا: استدل العلامة المحقق عصام الدين على صفة التكوين بقوله: (ونحن نقول: كما أنه ثبت في الواجب صفة سمع وبصر ينبغي أن يثبت التكوين؛ فإنه لابدَّ لنا بعد القدرة على الضرب وإرادته من إعمال الآتٍ بها يتحقق الضرب، وهو تعالى منزه عن الآلة، لكنه يناسب أن يكون له صفة يناط بها الأثر، تقوم مقام الجوارح في غيره كما أن له صفة سمع تقوم مقام السامعة في غيره)[٦٠].



ومن اللطيف أن نجد بعض محققي الأشاعرة ذهب الى ما ذهب اليه الماتريدية؛ فقد أيَّد العلامة محمد باقر البالكي في كتابه العجيب "الألطاف الإلهية" زيادة صفة التكوين، واستدل لها، فقال: (ظهر لي زيادته –أي التكوين–؛ لأن البشر في الأفعال الاختيارية يجب أن يتصوره أولًا، ثم نفعه، ثم يصدق به، ثم يشتاق إليه، ثم يتمكن منه؛ بأن يصح منه الفعل والترك، ويسمى هذا استطاعة وقدرة، بمعنى سلامة الأسباب والآلات كما مرَّ، ثم يرجحه بإرادته، ثم يخلق الله قدرة الإيجاد. فتعلق القدرة بالمعنى الثاني –أي قدرة الإيجاد– مؤخر عن تعلق الإرادة المتأخر عن تعلق القدرة بالمعنى الأول –أي سلامة الأسباب والآلات–، وقد قلنا أنه لا يصدر عن العبد شيء ولا يتصف بشيء الا بعد مواجهة لصفات الله، فيجب أن يكون فيه القدرة بالمعنى الأول الذي من شأنها صحة الفعل والترك، وبالمعنى الثاني)[٦١].

والله تعالى أعلم وأحكم

المطلب الثاني: النافون لصفة التكوين وأدلتهم

ذهب جمهور الأشعرية والمحققون من أهل الكلام إلى أن الصفات الحقيقية سبع، القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام. وأما التكوين فمعنى إضافي حادث راجع إلى القدرة والإرادة؛ فإنه إذا تعلقت الإرادة بوجود شيء أخرجته القدرة من العدم الى الوجود، وهذا الإخراج هو التكوين، وهو أمر اعتباري. ومن ادعى أن وجود الحادث يحتاج الى صفة فعليه بالبرهان.

١ صفر ١٤٤١هـ
٣٠ أيلول ٢٠١٩م

فذهبوا الى القول بعدم وجود صفة أزلية زائدة على ما تقدم تسمى التكوين، بل جميع صفات الأفعال عندهم محدَثة؛ وذلك لأن الله تعالى يتصف بها في وقت دون وقت؛ لأنها متعلقة بالعالَمِ وتدبيرِهِ، والعالَمُ محدَثٌ(٦٢).

وخلاصة القول: أن التكوين ليس صفة إنما هو معنى إضافي(٦٣) و اعتبار عقلي(٦٤)، هو تعلق القدرة والإرادة(٦٥)، و لا دليل على جعله صفة أخرى مستقلة غير القدرة والإرادة؛ فإن القدرة وإن كانت نسبتها الى وجود المكوَّن وعدمه على السواء لكن مع انضمام الإرادة يتخصص أحد الجانبين(٦٦). فالحاصل في الأزل ليس هذه الإضافات التي هي التخليق والإيجاد والترزيق والإحياء والإماتة ونحوها، بل الحاصل في الأزل هو مبدأ هذه الإضافات وهو القدرة والإرادة(٦٧). أما جعله صفة مستقلة فلا دليل عليه، وكل الأدلة التي تقدم ذكرها من قِبَل السادة الماتريدية مدخولة.

ومحصَّل الكلام: أن هناك شيئًا(٦٨) اسمه التكوين بالاتفاق، ولكن الخلاف في حقيقته، واعتباره، فذهب الماتريدية الى الأول، والأشعرية الى الثانية.



وأجابوا عن أدلة الماتريدية بما يأتي:

١. أما عن الدليل الأول النقلي: فإن صحة الشيء هي إمكانه، والإمكان لازم لذات الممكن، وما بالذات لا يعلل، فلا تصلح الصحة أثرًا للقدرة، بل المقدورية تعلل بالإمكان فيقال: هذا مقدور لأنه ممكن، وكل ممكن مقدور، كما يقال: هذا غير مقدور لأنه واجب أو ممتنع. فأثر القدرة هو الكون والوجود بالفعل لا الصحة والإمكان(٦٩).

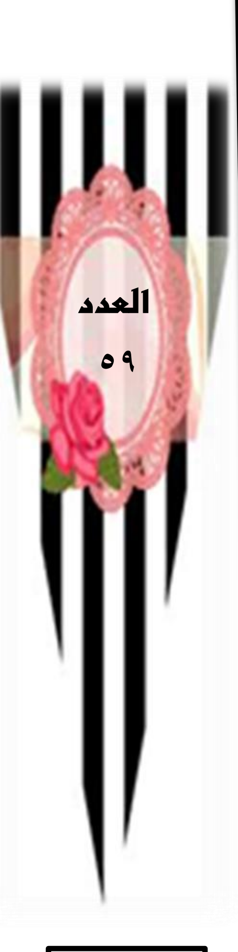
٢. أما الدليل الثاني: فلا يلزم الكذب، وذلك لأن الأخبار في الأزل لا تتصف بشيء من الأزمنة؛ إذ لا ماضي و لا حال ولا مستقبل بالنسبة اليه تعالى(٧٠).

ثم إن (خالق) اسم فاعل، واسم الفاعل إذا أطلق على المستقبل يكون حقيقة على الراجح، أما القول بأن اسم الفاعل مجاز في المستقبل فمرجوح(٧١).

وأما مدح الله تعالى ذاته العلية في الأزل أنه الخالق البارئ لا يستلزم قدم الخالقية، شأنه شأن تمدحه تعالى بأنه: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾(٧٢)،

١ صفر
١٤٤١هـ

٣٠ أيلول
٢٠١٩م



وكقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[٧٣]، أي معبود، و هذه وغيرها من الآيات الكريمات، تدل على أن المعنى أنه كذلك فيما لا يزال[٧٤].

٣. أما الجواب عن دليلهم الثالث: بأنه لا يلزم من إطلاق خالق ومكوِّن على الله تعالى أن يكون المشتق منه –وهو الخلق والتكوين– صفة وجودية زائدة على الذات، بخلاف العلم والقدرة، فإنهما من الصفات الذاتية التي لا تنفك عن الله تعالى، وأما التكوين فإنه من الصفات الإضافية؛ إذ هو معنى يعقل من إضافة الأثر الى المؤثر، فلا يكون الا فيما لا يزال[٧٥]، أي فلا يتم القياس.

٤. أما الدليل الذي ذكره الخيالي فقد أُجيبَ عنه: بأن ما به الامتياز والارتباط يجوز أن يكون نفسَ الذات، وعلى تقدير تسليم كون ما به الامتياز والارتباط أمرًا زائدًا على الذات سوى القدرة والإرادة يجوز أن يكون أمرًا اعتباريًا. ودعوى وجوب ما به الامتياز والارتباط أمرًا خارجًا موجودًا غيرُ مسموعٍ ما لم يقم برهان. أما قوله رحمه الله (الذي يخطر بالبال) فهو من شهادة الوجدان، وشهادة الوجدان في أمثال هذه المباحث غير مقبولة[٧٦].

وأجاب عنه بعض المحققين: بأن ذلك المعنى الذي نجده في الفاعل ... هو القدرة بالمعنى الأعم، وهي القوة المؤثرة مطلقًا، ونحن نقول بها، لكن لمَّا أثبتنا الإرادة خصصنا هذه القوة المؤثرة، وجعلناها الصفة التي هي مبدأ الفعل والترك بالاختيار، فلم يكن التكوين وصفًا قديمًا زائدًا على الصفات، بل هو عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور[٧٧].

٥. أما الدليل الذي ذكره المحقق العصام، فأقول: وهل الصفة في الله تعالى تقوم مقام الآلة في حقنا؟!

وهل هذا القياس خطابي فضلًا عن كونه يقينيًا يثبت به أمر لله تعالى؟!

ثم إننا لم نثبت لله تعالى صفة السمع لكون ما يقابلها آلة أو جارحة سامعة في حقنا، إنما أثبتنا السمع والبصر لكونهما صفتين حقيقيتين قامت عليهما الأدلة القاطعة. فلا وجه لهذا الدليل من أساسه. والله تعالى أعلم.

١ صفر
١٤٤١هـ

٣٠ أيلول
٢٠١٩م



١ صفر ١٤٤١هـ

٣٠ أيلول ٢٠١٩م

٦. أما الدليل الذي ذكره العلامة البالكي فقد كفانا هو مؤنته؛ فإنه رحمه الله قال: (وهذا الدليل إقناعي لا برهاني؛ لاحتمال أن يكون للقدرة كلا الاعتبارين، فيواجهها البشر مرتين مرة قبل تعلق الإرادة، وأخرى بعده)[٧٨].

وأقول: حتى قوله: (أنه لا يصدر عن العبد شيء و لا يتصف بشيء الا بعد مواجهة لصفات الله تعالى) فهو خطابي لا يقيني.

فظهر بعد هذه الجولة عدم وجود دليل قطعي على صفة التكوين وقدمها.

قال أستاذنا العلامة محمد رمضان: (وفي رأيي أن القدرة اذا انضمت اليها الإرادة تكفي لإيجاد الموجودات وإحداث الآثار، فلا حاجة معها الى صفة أخرى أزلية زائدة على الذات؛ لأن الإقلال من القدماء إذا أمكن أولى من الإكثار)[٧٩].

أقول: كلام أستاذنا رحمه الله تعالى دقيق ومصيب، ولكن قوله: (الإقلال من القدماء إذا أمكن أولى من الإكثار) فيه نظر؛ وذلك لأن إثبات الصفة القديمة لا يخل بالتوحيد، ولو أخل بالتوحيد لكان لا فرق بين إثبات صفات سبع أو ثمان أو بلا حصر أو صفة واحدة، وعليه فلا ينتهض هذا دليلًا، ويكفي في الدليل عدم ثبوتها، وكفاية القدرة والإرادة. والله تعالى أعلم. مع أن هذا التعليل أي –الإقلال من القدماء– الذي ذكره أستاذنا قد ذكره السعد في شرح العقائد النسفية[٨٠].

وبعد هذا الاستعراض أتطفل وأدلو بدلوي، فأقول: الذي أراه أننا يجب أن نحدد أصل إثبات الصفات الثبوتية الحقيقية، أهي الثابتة في نفسها أم التي أثبتها المتكلمون لغرضٍ يقصدونه؟.

فإن قلنا: إنها الثابتة في نفسها، قلنا خرجت صفة التكوين عن هذا الثبوت؛ فإنها ليست ثابتة في نفسها؛ لعدم الدليل اليقيني، وأظهر دليل على هذا: أنها لو كانت ثابتة في نفسها لما تصور الخلاف فيها، وكان ثبوتها كثبوت غيرها في القوة؛ لأن الصفات لا يتصور فيها التفاضل والوضوح في الثبوت عند المتكلمين[٨١].

وإن كانت هذه الصفات هي التي أثبتها المتكلمون لغرضٍ ما فنقول: إن المتكلمين أثبتوا الصفات وحددوها بالسبع لأنها هي التي كانت مدار البحث بين علماء الكلام، كما أثبت ذلك العلامة المطيعي[٨٢]، أي هناك من نفى هذه الصفات من المبتدعة فتصدى أهل السنة لإثباتها، ومعلوم أن أحدًا من المبتدعة لم يخالف في صفة

التكوين، وعلى هذا السبب أيضًا لا داعي لإثبات صفة قديمة اسمها التكوين؛ لانتفاء العلة في ذلك. وهذا التحرير لم أرَ من حرره. والله تعالى أعلم.

نعم يمكن عدُّ التكوين من الصفات الثبوتية على قول بعض الأشعرية الذين قالوا باعتبارية صفات المعاني(٨٣)–مع غرابة هذا القول– وعليه فتشترك صفات المعاني مع التكوين بالاعتبارية. والله تعالى أعلم. ولكن إذا كانت اعتبارية فأي معنى بقي أن تسمى الصفات الثبوتية؟!.

ملحوظة:

بعد ذكر الاستدلالات المتقدمة ينبغي أن يكون هناك فرق بين الأشعرية والماتريدية في تعريف القدرة، وهذا أمر لابدَّ منه، ولم أرَ من ذكره بعد طول تمحيص. والأعجب من هذا: أن القائلين بالتكوين وقدمه عرَّفوا القدرة بالتعريف نفسه الذي عرفه به نفاة التكوين!.

فقد قال علي القاري في تعريف القدرة: (صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها)(٨٤).

فلو قارنَّا بين هذه التعريفات للقدرة، وبين دليلهم النقلي الذي أثبتوا به صفة التكوين، وقولهم المتقدم ذكره: والمراد بقوله تعالى: ((كن)) صفة التكوين والإيجاد، وليس هو القدرة؛ لأن أثرها صحة الشيء، والصحة لا تستلزم الكون، فهو أثر التكوين لا القدرة. لوجدنا أنهما متعارضان؛ ففي الاستدلال لم ينسبوا الى القدرة تأثير، وفي التعريف نسبوا اليها التأثير! فسبحان الله كيف غفل هؤلاء الجهابذة عن هذا التفريق.

وعليه فأقول: ينبغي أن يكون هناك فرق في تعريف القدرة عند الفريقين؛ فإذا قلنا: إن التكوين صفة اعتبارية هي تعلق القدرة بالمقدور يكون تعريف القدرة هو: صفة تؤثر في وجود الممكن وعدمه(٨٥)، وقال العلامة عبد الكريم المدرس: (القدرة صفة تقتضي التمكن من الإيجاد والإعدام والإبقاء)(٨٦)، وتعريفه لطيف جدًا؛ وذلك معنى أن القدرة تؤثر هو صلاحيتها للتأثير، وعليه فيدخل تحتها الممكنات الموجودة والتي لم توجد، وهذه الإشارة غير مصرح بها في تعريف السنوسي الا بالتكلف والتأويل، وأيضًا أضاف رحمه الله (الإبقاء)، وهو أمر لا غنى عنه؛ فإن الله تعالى كما يهب الوجود فهو يمد الموجود بالوجود ليبقى، وان قطع عنه إمداد الوجود فنى.



١ صفر
١٤٤١هـ

٣٠ أيلول
٢٠١٩م

ولكن تعبيره بالإيجاد والإعدام والإبقاء فيه نظر -مع صحته-، ولكن الأولى أن يقول: بالوجود والعدم والبقاء؛ وذلك لأن الإيجاد مثلًا هو تعلقها بوجود الممكن، وهي لا تؤثر في تعلقها بالوجود، وإنما تؤثر في نفس الوجود، وكذا يقال في العدم والبقاء(٨٧).

أما تعريف القدرة على من يقول إن التكوين صفة حقيقية فهو -أخذًا من دليلهم النقلي السابق-: صفة أزلية أثرها صحة الشيء وإمكانه.

وقد تقدم أن الكفوي عرف التكوين بتعريف القدرة نفسه عند الأشعرية(٨٨).

وعلى هذا أقول:

ينبغي أن يبنى على الخلاف في التكوين ثلاث مسائل:

الأولى: هذه التي تقدمت، وهي الفرق بين الفريقين في تعريف القدرة.

الثانية: تعلق القدرة؛ فإن الجميع متفقون على أن تعلق القدرة بالممكنات، ولكن على مذهب الأشعرية يكون هذا التعلق على قسمين: صلوحي قديم، وتنجيزي حادث(٨٩)، وعلى من قال بالتكوين: يكون تعلق القدرة صلوحي، أما تعلق التكوين فتنجيزي(٩٠).

الثالثة: التكوين عين المكون أم غيره.

ذهب الماتريدية الى أن التكوين غير المكوَّن؛ لأن الفعل غير المفعول كالضرب مع المضروب، ولأن التكوين إن كان عين المكوَّن لزم أن يكون المكوَّن مخلوقًا بنفسه؛ ضرورة أنه مكوَّن بالتكوين الذي هو عينه، فبالتالي يكون المكوَّن قديمًا مستغنياً عن الصانع، فلا يصح أن يكون القول بأن الله تعالى هو خالق العالم وصانعه، وهو باطل(٩١).

وذهب الأشعرية إلى أن التكوين عين المكوَّن، ولكن لا يلزمهم المحالات السابقة التي ذكرها الماتريدية؛ وذلك لأنهم لم يقصدوا أن مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم المكوَّن، وإنما قصدهم من أن التكوين عين المكوَّن: أن الفاعل إذا فعل شيئًا فليس ههنا الا الفاعل والمفعول، وأما المعنى الذي يعبر عنه بالتكوين والإيجاد فليس أمرًا محققًا مغايرًا للمفعول في الخارج، ونظير هذا ما يقال: الوجود عين الماهية في الخارج بمعنى أنه ليس في الخارج للماهية تحقق ولعارضها المسمى بالوجود تحقق



١ صفر ١٤٤١هـ

٣٠ أيلول ٢٠١٩م

آخر حتى يجتمعان اجتماع القابل والمقبول كالجسم والسواد، بل معناه أن الماهية إذا كانت فتكونها هو وجودها لكنهما متغايران في العقل؛ بمعنى أن للعقل أن يلاحظ الماهية دون الوجود أو الوجود دون الماهية[٩٢].

والله تعالى أعلم وأحكم

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



١ صفر ١٤٤١هـ
٣٠ أيلول ٢٠١٩م







الخاتمة

بعد هذه الجولة نصل الى خاتمة هذا البحث، وقد توصلنا الى نتائج أهمها:

١. ذهب الأشعرية إلى أن الصفات الثبوتية سبع، و كلها صفات ذات، بينما ذهب الماتريدية الى أن الصفات الثبوتية ثمان، وأن منها الذاتية وهي الصفات السبع المشهورة بالمعاني، ومنها الفعلية وهي التكوين.
٢. الفرق بين الصفات الذات والصفات الفعلية هو: أن ما يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الذات، وما لا يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الفعل.
٣. الصفات السلبية من باب السلب، وصفات المعاني من باب السالب.
٤. لم يقم دليل قطعي على اعتبار أن التكوين صفة مستقلة ثبوتية قديمة، إنما هو معنى إضافي واعتبار عقلي هو تعلق القدرة والإرادة بالمقدور.
٥. للقدرة عند الأشعرية تعلقان صلوحي قديم، وتنجيزي حادث، وعند الماتريدية أن تعلق القدرة صلوحي قديم، أما التكوين فتعلقه تنجيزي.
٦. التكوين غير المكوَّن عند الماتريدية؛ ضرورة أن الضرب غير المضروب. وذهب الأشعرية على أن التكوين عين المكوَّن، و لم يقصدوا أن مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم المكوَّن، وإنما قصدهم من أن التكوين عين المكوَّن أن الفاعل إذا فعل شيئًا فليس ههنا الا الفاعل والمفعول، وأما المعنى الذي يعبر عنه بالتكوين والإيجاد فليس أمرًا محققًا مغايرًا للمفعول في الخارج.

١ صفر
١٤٤١هـ

٣٠ أيلول
٢٠١٩م





الهوامش

(¹) ينظر: شرح أم البراهين، للعلامة محمد بن منصور الهدهدي، (لم أعثر له على سنة وفاة)، مطبوع مع حاشية العلامة عبد الله الشرقاوي، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٣٨هـ: ٦١.

(²) ينظر: ضوء المعالي على منظومة بدء الأمالي، للعلامة على بن سلطان القاري، (ت: ١٠١٤هـ)، مطبوع مع حاشية بعض المحققين، طبعة تركية بإذن نظارة المعارف الجليلة، ١٣٠٧هـ: ٢٥.

(³) إنما قلت الأشعرية ولم أقل الأشاعرة؛ وذلك لأن الأشعرية تطلق في مقابلة الماتريدية وهم الذين تبعوا أبا الحسن الأشعري، وأما الأشاعرة فإنها تطلق في مقابلة المعتزلة شاملةً للماتريدية والأشعرية. والأشاعرة إذا وقعت في مقابلة الحكماء فالمراد بها جميع المتكلمين. ينظر: دستور العلماء، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، (ت: ق ١٢٠٠هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت

ط ١، ١٤٢١هـ: ٨٢/١.

(⁴) الحواشي البهية على شرح الهدهدي للسنوسية، للشيخ الحسين بن محمد النماوي، (ت ١٠٦٠هـ)، تح: بشير برمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٤م: ٦٦.

(⁵) التمهيد، للإمام أبي بكر الباقلاني، (ت: ٤٠٣هـ)، بيروت، بلا معلومات: ٢٦٢.

(⁶) الباقلاني وآراؤه الكلامية، لأستاذنا العلامة محمد رمضان عبد الله، (ت: ١٤٣٥هـ)، مطبعة الأمة، بغداد، ١٩٨٦م: ٤٧٥.

(⁷) الحواشي البهية على شرح الهدهدي للسنوسية، للشيخ الحسين بن محمد النماوي: ٦٦.

(⁸) ينظر: التمهيد، للإمام أبي بكر الباقلاني: ٢٦٣.

(⁹) بحر الكلام، للإمام أبي المعين ميمون النسفي، (ت: ٥٠٨هـ)، تح: الدكتور ولي الدين الفرفور، دار الفرفور، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٠م: ٩٠.

(¹⁰) ضوء المعالي شرح بدء الأمالي، للعلامة علي القاري: ٢٥.

(¹¹) ينظر: حاشية بعض المحققين الأتراك على ضوء المعالي شرح بدء الأمالي: ٢٥.

(¹²) بحر الكلام، للإمام أبي المعين ميمون النسفي: ٩٠.

(¹³) ضوء المعالي شرح بدء الأمالي، للعلامة علي القاري: ٢٥.

(¹⁴) ينظر: حاشية بعض المحققين الأتراك على ضوء المعالي شرح بدء الأمالي: ٢٥.

(¹⁵) شرح الفقه الأكبر، للإمام علي القاري، (ت: ١٠١٤هـ)، تح: مروان الشعار، دار النفائس، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٩م: ٦٣.

(¹⁶) المصدر نفسه.

(¹⁷) المصدر السابق.



١ صفر ١٤٤١هـ
٣٠ أيلول ٢٠١٩م





(١٨) ينظر بحث والصفات وأقسامها عند المعتزلة والخلاف في إثباتها في كتاب: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، (ت: ٤١٥هـ)، اعتنى به: سمير مصطفى رباب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ٢٠١٢م: ٨٠-٨٢.

(١٩) ينظر: شرح الفقه الأكبر، للإمام علي القاري: ٦٢.

(٢٠) ينظر: الحواشي البهية على شرح الهدهدي للسنوسية، للحسين بن محمد النماوي: ٧٨.

(٢١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للإمام أحمد بن محمد الفيومي، (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت: ٢/ ٥٤٥.

(٢٢) تاج العروس من جواهر القاموس، للعلامة محمّد بن محمّد الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، (ت: ١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية: ٣٦/٧١.

(٢٣) شرح العقائد النسفية، للعلامة سعد الدين التفتازاني، (ت: ٧٩١هـ)، مطبوع ضمن مجموعة شروح وحواشي شرح العقائد تحت عنوان: الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية، مطبعة كردستان العلمية، مصر،١٣٢٩هـ: ١/١٢٩.

(٢٤) ينظر: النبراس شرح شرح العقائد النسفية، للعلامة عبد العزيز الفرهاري، (ت: بعد سنة ١٢٣٩هـ)، اعتنى به: أوقان قدير يلماز، دار ياسين، اسطنبول، ط ١، ٢٠١٢م: ٣١٨.

(٢٥) ينظر: المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، للعلامة كمال الدين ابن الهمام، (ت: ٨٦١هـ)، مع شرحه الموسوم بالمسامرة، للعلامة كمال الدين ابن أبي شريف، (ت: ٩٠٥هـ)، اعتنى به: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م: ٩١.

(٢٦) ينظر: النبراس شرح شرح العقائد النسفية، للعلامة عبد العزيز الفرهاري: ٣١٨.

(٢٧) الكليات، لأبي البقاء الكفوي الحنفي، (ت: ١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت: ٢٥٦.

(٢٨) كشاف اصطلاحات الفنون، للعلامة محمد علي بن علي التهانوي، (ت: بعد سنة ١١٥٨هـ)، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م: ٤/٤٩.

(٢٩) حاشية على شرح العقائد النسفية، للعلامة عصام الدين الاسفراييني، (ت: ٩٤٣هـ)، مطبوع ضمن مجموعة شروح وحواشي شرح العقائد تحت عنوان: الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية، مطبعة كردستان العلمية، مصر،١٣٢٩هـ: ٤/١٨٩.

(٣٠) التعريفات، للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ: ٦٥

(٣١) دستور العلماء، للقاضي الأحمدي نكري: ١/٣٦.

(٣٢) دستور العلماء، للقاضي الأحمدي نكري: ١/٢٣٥.

(٣٣) العقائد النسفية مع شرحها، للعلامة التفتازاني: ١/ ١٢٩.





(٣٤) ينظر: التوحيد، للإمام أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي، (ت: ٣٣٣هـ)، ضبطه: الدكتور عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م:٣٧- ٤٠.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) أقول: تنصيصه على أن الإرادة من صفات الأفعال مخالفة لجمهور العلماء من أهل السنة، و مخالف للضابط الذي ذكروه في صفات الذات، وموافقة للمعتزلة، كما لا يخفى على الناظر المطلع. وكذا يقال في صفة المشيئة. و قد يكون من قبيل سبق القلم أو سهو الناسخ. والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

(٣٧) شرح الفقه الأكبر، للإمام أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي، (ت: ٣٣٣هـ)، عني بطبعه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢١هـ: ٣٢-٣٣.

(٣٨) العقيدة النسفية، للإمام عمر بن محمد النسفي، (ت: ٥٣٧هـ)، مطبوع ضمن الحواشي البهية على شرح النسفية: ١/١٢٩.

(٣٩) ينظر: حاشية على شرح العقائد النسفية، للعلامة المحقق أحمد بن موسى الخيالي، (ت: ٨٧٠هـ)، مطبوع ضمن الحواشي البهية على شرح النسفية: ١/١٣٠.

(٤٠) ينظر: حاشية على شرح العقائد النسفية، للعلامة عصام الدين الإسفراييني، (ت:٩٤٣هـ)، مطبوع ضمن مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية: ٤/١٩١.

(٤١) شرح الفقه الأكبر، للعلامة علي القاري: ٦٥.

(٤٢) الفقه الأكبر، للإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت، (ت: ١٥٠هـ)، مطبوع مع شرحه للعلامة علي القاري، تح: مروان الشعار، دار النفائس، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٩م: ٦٨.

(٤٣) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، للكمال ابن الهمام: ٩١ – ٩٢.

(٤٤) ينظر: المصدر نفسه، مع شرحه المسامرة، لابن أبي شريف: ٩٣.

(٤٥) العقيدة الطحاوية، المسماة: بيان أهل السنة والجماعة، للإمام أبي جعفر الطحاوي، (ت: ٣٢١هـ)، مطبوعة مع شرحها للعلامة الميداني، دار الفكر، دمشق، ط ٤، ١٣٢٨هـ: ٥٦.

(٤٦) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، للكمال ابن الهمام: ٩٣-٩٤.

(٤٧) إنما قدمت كلام ابن الهمام على كلام السعد وإن كان السعد أسبق وفاةً وأعلى كعبًا؛ وذلك ابتداءً بأتباع المذهب الماتريدي؛ فإن السعد التفتازاني أشعري، والكمال ابن الهمام ماتريدي.

(٤٨) شرح المقاصد، للعلامة سعد الدين التفتازاني، (ت: ٧٩١هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م: ٣/١٢٥.

(٤٩) حاشية على المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، للعلامة قاسم بن قطلوبغا، (ت: ٨٧٩هـ)، مطبوع مع شرح المسامرة، اعتنى به: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م: ٩٢.

(٥٠) شرح الفقه الأكبر، للإمام علي القاري: ٦٨.

(٥١) ينظر: شرح العقائد النسفية، للتفتازاني، مع شرحها النبراس، للفرهاري: ٣٣٣.

(٥٢) ينظر: شرح العقائد النسفية، للتفتازاني: ١/١٣٥.







(٥٣) جزء من الآية ١١٧ من سورة البقرة.

(٥٤) الوسيلة في شرح الفضيلة، للعلامة عبد الكريم بياره المدرس، (ت: ١٤٢٦هـ)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط ١، ١٣٩٣هـ: ٢/٥٣٤. وينظر: الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، للعلامة الحسن بن عبد المحسن المشهور بأبي عذبة، (ت: بعد سنة ١١٧٣هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامي، الهند، ط ١، ١٣٢٢هـ: ٤٢.

(٥٥) ينظر: شرح العقائد النسفية، للعلامة التفتازاني: ١/١٢٩.

(٥٦) ينظر: شرح المقاصد، للعلامة سعد الدين التفتازاني: ٣/١٢٦.

(٥٧) ينظر: شرح الفقه الأكبر، للإمام علي القاري: ٦٥.

(٥٨) حاشية على شرح العقائد النسفية، للعلامة المحقق أحمد بن موسى الخيالي: ١/١٣٠.

(٥٩) حاشية على حاشية المحقق الخيالي على شرح العقائد النسفية، للعلامة المحقق عبد الحكيم السيالكوتي، (ت: ١٠٦٧هـ)، مطبوع ضمن الحواشي البهية على شرح النسفية: ٢/٢٧٢.

(٦٠) حاشية على شرح العقائد النسفية، للعلامة عصام الدين الإسفراييني: ٤/١٩١.

(٦١) الألطاف الإلهية شرح الدرر الجلالية، للعلامة محمد باقر البالكي، (ت: ١٣٩١هـ)، بلا معلومات: ٢/٣٠٧.

(٦٢) ينظر: الباقلاني وآراؤه الكلامية، للعلامة الأستاذ الدكتور محمد رمضان عبد الله: ٤٧٩.

(٦٣) (الإضافة عند المتكلمين: معنى موهوم يتعقل من نسبة شيء الى شيء). النبراس شرح شرح العقائد النسفية، للفرهاري: ٣٢١.

(٦٤) (الاعتبار العقلي: ما لا يكون له وجود في الخارج، ولا قيام له الا في أذهان المعتبرين). النبراس شرح شرح العقائد النسفية، للفرهاري: ٣٢٢.

(٦٥) ينظر: الدرر الجلالية مطبوع مع شرحه الألطاف الإلهية، كلاهما للعلامة محمد باقر البالكي: ٢/٣٠٦.

(٦٦) ينظر: شرح العقائد النسفية، للعلامة التفتازاني: ١/ ١٣٠.

(٦٧) ينظر: المصدر نفسه، مع حاشية ملا أحمد الجندي عليه.

(٦٨) نقصد بالشيء هنا المعنى اللغوي الذي هو أعم من الموجود الذهني والحقيقي، لا الشيء بالمعنى الاصطلاحي.

(٦٩) ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، للعلامة عبد الكريم بياره المدرس: ٢/٥٣٤.

(٧٠) حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية: ٤/١٩٠.

(٧١) ينظر: المصدر نفسه.

(٧٢) جزء من الآية ١ من سورة الجمعة.

(٧٣) جزء من الآية ٨٤ من سورة الزخرف.

(٧٤) ينظر: شرح المقاصد، للإمام التفتازاني: ٣/١٢٦. والألطاف الإلهية شرح الدرر الجلالية، للعلامة البالكي: ٢/٣٠٦.





(٧٥) الباقلاني و آراؤه الكلامية، للعلامة الأستاذ الدكتور محمد رمضان عبد الله: ٤٨١.

(٧٦) ينظر: حاشية على شرح العقائد النسفية، للمحقق أحمد الجندي: ١/١٣١.

(٧٧) ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، للعلامة عبد الكريم بياره المدرس: ٢/ ٥٣٦.

(٧٨) الألطاف الإلهية شرح الدرر الجلالية، للعلامة البالكي: ٢/٣٠٨.

(٧٩) الباقلاني و آراؤه الكلامية، للعلامة الأستاذ الدكتور محمد رمضان عبد الله: ٤٨٣.

(٨٠) ينظر: شرح العقائد النسفية، للتفتازاني: ١/١٣٥.

(٨١) ملحوظة: أجاز الصوفية التفاضل بين الصفات. ينظر: اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، للعلامة عبد الوهاب الشعراني، (ت: ٩٧٣هـ)، طبعة قديمة، بلا معلومات: ١/٨٣.

(٨٢) ينظر: القول المفيد في علم التوحيد على رسالة وسيلة العبيد، للعلامة محمد بخيت المطيعي(ت:١٣٥٤هـ)، دار البصائر، القاهرة، ط ١، ٢٠١١م: ٦٠.

(٨٣) ممن قال بهذا من الأشعرية: العلامة المطيعي. ينظر: القول المفيد في علم التوحيد على رسالة وسيلة العبيد، للعلامة محمد بخيت المطيعي: ٧٩.

(٨٤) شرح الفقه الأكبر، للعلامة علي القاري: ٥٣.

(٨٥) ينظر: شرح أم البراهين، للإمام محمد بن يوسف السنوسي، (ت: ٨٩٥هـ)، مع حاشيته للعلامة محمد بن أحمد الدسوقي، (ت: ١٢٣٠هـ)، ضبط وتصحيح عبد اللطيف حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م: ١٢٨.

(٨٦) مواهب الرحمن في تفسير القرآن، للعلامة عبد الكريم بياره المدرس، (ت: ١٤٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٣٥هـ: ١/٨٥.

(٨٧) ينظر: حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين: ١٣٠.

(٨٨) ينظر: صفحة ٩ من هذا البحث.

(٨٩) ينظر: حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين: ١٢٨.

(٩٠) ينظر: الألطاف الإلهية شرح الدرر الجلالية، للبالكي: ٢/٣٠٧.

(٩١) ينظر: شرح العقائد النسفية، للتفتازاني: ١/١٣٣.

(٩٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٣٤.



